



لم يكن اتخاذ بعض الأشياء واسطة لتبادل ناشئاً عن اتفاق عقد، وإنما عن صفات خاصة تجسدت في هذه الأشياء، وحثت الناس على تفضيلها واتخاذها أساساً للتبادل. وأخذت هذه الوسائل تتطور بتطور المدنية وتقدم الحياة الاقتصادية، حتى أصبح المدنان التيفسان — الذهب والفضة — في الأزمنة الأخيرة أساس النقد لدى الشعوب المتحضرة، ثم أصبح الذهب أساساً والفضة تناً. ولقد لبث الذهب حيناً من الدهر يؤدي وظيفته في الحياة الاقتصادية على خير سبيل إلى أن تعقدت هذه الحياة، وتشتت أوجهها، وتباينت مظاهرها، وتشابكت مناحيها، فأصبح الذهب عاجزاً عن أن يقوم بمهته الحظيرة في الحياة الاقتصادية.

ولم تأخذ مسألة الذهب مكانها من الحظيرة والأهمية. ولم تُنشر مشكلة المدن الأصفر كأساس للتقييم. ولم يبتعد الآراء بشأن مستقبله بقدر ما هو حاصل الآن. ونحمل الحرب الحاضرة بين طياتها بذور ثقافتها واستفحالها. بل إن هذه الحرب هي في الواقع عراك بين نظامين اقتصاديين مختلفين يضم أحدهما دولاً متفقين فكرة قيامه بوظيفته القديمة كميزار للقيمة، وأنه رمز الاستقرار ورسول الطمأنينة والسلام. والأخرى دولاً ترى الذهب أترأ بالياً من القرون الماضية، وسلمها لا يتفق وتطور الحياة الاقتصادية وما أصابها من تغير وتبدل.

وإنا في هذا البحث سنحاول أن نلقي ضوءاً على تلك المشكلة يشرها للإذهان.

١ — (المدول عن ميعار الذهب) الأصل في ميعار الذهب وجود نسبة ثابتة بين العملة والذهب. فالوحدة النقدية هي وزن من الذهب، وهذا الوزن له قوة إبراه غير محدودة. وما جمع الوسائل النقدية المختلفة الموجودة في التداول الأتمثلة لها. هذا هو ميعار الذهب في جوهره. وأبسط مظاهره. وقد يمتحن الذهب من التداول كما هو الحال في نظام الصرف بالبنائك، يد أن الذهب لا يزال روح النظام النقدي والقوة النابضة لجميع أنواع النقود التي يتكون منها، إذ ينص قانون الدولة النقدي عادةً على شراء البنك المركزي أو دار الضرب الذهب بمر محدد وبكيات خاصة. وهذه البعية المتبادلة بين الذهب والعملة تقوم على أساس توفيق لسبق ثابتة من الذهب بمر معين، وبغير وجود هذا الأساس الثابت لا يوجد تمة ميعار ذهب.

وكان اسم الأخذ بنظام ميار الذهب ما جعل الذهب أساس الأنظمة النقدية في جميع أنحاء العالم. فكان لكل عملة وزن قانوني من الذهب، وكان مقدار الذهب في كل عملة هو المحدد لنسبة صرف عملة بأخرى. وكان للذهب قيمة شرائية في جميع البلاد التي تستخدمه. وهذه القوة الشرائية مرتبطة أشد الارتباط بمستوى الأمان العام في كل دولة. فإذا حدث في دولة ما أن أصبح الميزان التجاري موافقاً لما كان الذهب يؤمها بالقدر اللازم لسد الثغرة الحادثة بين الصادر والوارد، وإذا زاد الوارد عن الصادر في دولة لا يلبث الذهب أن ينحسر عنها فيسدل مستوى الأمان، ويشجع هذا الهبوط الدول الأخرى على الشراء منها وبالتالي يتبدل الميزان التجاري في مصلحتها ويؤمها الذهب. وبمرز هذا ما تلجأ إليه الدولة من جعل سعر القطع فيها أعلى منه في الخارج فيشجع هذا رؤوس الأموال الأجنبية على الالتياق إليها، فتصير دولة الميزان التجاري في صالح الدولة وتدفع رؤوس الأموال لتستقر فيها بتأثير ارتفاع سعر القطع كميلان يتعدي مستوى الأمان داخلها حتى تبدو متجانساً مع مستوى الأمان في خارجها. ولم يكن لحدث من سير نظام الذهب كاملاً على هذا النسق سوى ما كانت تضمه الدول المختلفة من حواجز جبركية على تصدير أو استيراد بعض السلع أو منحها تسهيلات لبعض السلع الأخرى إلى غير هذا من العوامل المحلية. على أن النظام في جوهره كان يؤتي ثماره ويحدث نتائجها العامة ولقد كان في مقدمة أحداث الحرب العظمى الماضية، فخلصت الدولة نحو الأخرى من نظام ميار الذهب لما تطلبت الحرب من نفقات هائلة دفعت الحكومات المختلفة على تقرير السراير الإلزامي للأوراق النقدية. وصحب هذا تحريم تصدير الذهب لاسياً وإنه كان يخشى اندفاع الجمهور نحو البنوك لتتخلص من الأوراق النقدية التي في حوزته. وما كادت الحرب تسع أوزارها حتى أخذ العالم يفكر في وصل حاضره بماضيه وفي استعادة طمأنينة ورخائه في ظل ميار الذهب. وقيلاً انصرفت كل دولة إلى تحقيق هذا، ولم تحض عشرة أعوام إلا واستطاع العالم رأب ما تصدع من بنيانه، فاسترد الذهب مرشقه المفقود وقر في الأذهان أن شؤون العالم النقدية قد عاد إليها التيات والاستقرار. بيد أن عودة العالم إلى الذهب لم تتخذ سبيلها القديم. فمن الدول من أماد قابلة صرف النقود الورقية بالذهب على أساس القيمة الأصلية (كأمجلترا) ومنها من بلغ تدهور نقودها الورقية (كدول أوروبا الوسطى) حداً دفعها إلى العائها وإيجاد نوع جديد من النقود المعدنية والورقية. ومنها أخيراً ما أماد صرف النقود الورقية بالذهب على أساس أقل من القيمة الأصلية لوحدة النقود القديمة (كفرنسا وإيطاليا). وأنه وإن كان الذهب قد استرد سلطانه على النظم النقدية إلا أنه من بين تاياما اتخذته الدول المختلفة من السياسات النقدية بسد الحرب يمكننا أن نلمح بوادر الخطر على نظام المدن الأصفر

فلقد نشأ عن الديون بين الحكومات وهي ديون الحرب والتعويضات سوء توزيع الذهب في العالم وتركزه في دولتين كبيرتين دائمتين هما فرنسا والولايات المتحدة فجمع عن ذلك ندرة الذهب في المالك الأخرى وارتفاع ثمنه ونقص ثمن السطح تبعاً لذلك ، فحضر هذا الأمر الدول الأخرى على الحد من وارداتها بمعادلة ميزانها الحسابي من جهة وللحيلولة دون أسوار نظمها النقدية من جهة أخرى . ثم كانت الأزمات المالية والاقتصادية لوتتابع المشكلات السياسية فعجز معها الذهب عن أن يقوم بمهته في الحياة الاقتصادية . فاضطرت الحوادث أن تعجلت إلى الخروج من معيار الذهب في عام ١٩٣١ وتبعها في ذلك كتلة الاسترليني (السلطات البريطانية المستقلة والهند وبلاد اسكندناوة ومصر والعراق وتركيا واليابان) وتلتها هولندا منذ عام ١٩٣٦ وفرنسا منذ عام ١٩٣٦ وبصفة خاصة في عام ١٩٣٧ بعد أن عدلت عن المعدلات التي قررها قانون أول أكتوبر ١٩٣٦ ميثاقاً حدي تثير السمة . وأنه وإن كان قانون ٢٧/٩/١٩٣٦ قد عين نسبة ما يحتويه الفرنك السويسري الذهبي (١٩٠-٢١١) مليجرام من الذهب الخالص إلا أن العلاقة بين الفرنك وبين الذهب ليست ثابتة كما يبدو . وهذا يتأني شرط معيار الذهب وكذلك الحال بالنسبة للولايات المتحدة ، قلنا وإن كانت قد عينت سعر أوقية الذهب الخالص بخمسة وستين دولاراً إلا أن القانون أعطى الرئيس سلطة خفض هذا السعر أو رفعه حسب الأحوال بين حدي ٤٥ و ٣٤ دولاراً و ٣٤ و ٤١ دولاراً . أما ألمانيا قبل الحرب قلما كانت تسير على معيار الذهب من الوجهة القانونية (وتجارياً في ذلك الدول التي تعقد التبادل) إلا أنها لم تكن تسير فعلاً على مقتضاه ، طالما أن حرية انتقال الذهب ورؤوس الأموال لم تكن مكفولة فشككة الذهب إذا هي في الواقع مشكلة سوء توزيعه وحشده في الولايات المتحدة الأميركية فعجز الذهب عن أن يقوم بمهته الخطيرة في الحياة الاقتصادية على النحو القديم المعروف مما سنبينه فيما بعد

٢ - (ظاهرة حشد الذهب في الولايات المتحدة) في عام ١٩٢٣ بلغت قيمة الأرصدة النقدية المنظورة للعالم ٥ و ٨ بليون دولار تمتلك الولايات المتحدة منها حوالي الأربعة بلايين أو ٤٥٪ منها . وفي سبتهل عام ١٩٢٩ بلغت قيمة الأرصدة النقدية الذهبية ١٨ بليون دولار وفي آخر عام ١٩٣٨ كانت تلك القيمة ٢٧ بليون دولار وبمباراة أخرى أضاف العالم في بحر عشرة أعوام إلى رصيده نصف ما كان لديه قبل ذلك . وفي هذه المدة ارتفعت قيمة الاحتياطات الذهبية مقومة بالدولارات والتي تموزها الحكومة والبنوك المركزية الأميركية بنسبة ٢٥٠٪ مما كانت عليه في عام ١٩٢٩

أما إنتاج العالم من المعدن يطرده في الزيادة ويبلغ ١٣٠٠٠ مليون دولار سنوياً ، ولقد

صاحبت زيادة الإنتاج الذهب زيادة كبيرة جداً في المخزون منه في الولايات المتحدة ، فبانت  
 منتديات ٥٢ دولة إلى نهاية ديسمبر سنة ١٩٣٩ ما قيمته ٢٥٧٢٧ مليون دولاراً نصيب أميركا منه  
 ١٧٦٦٤ مليون دولاراً . والزيادة في عام ١٩٣٩ بتقارنهما بعام ١٩٣٣ ملحوظة جداً وأعظم تماماً  
 من الزيادة في العرض العالمي للذهب . ونقد تكوّنت من الذهب المتدفق أرصدة فائضة في البنوك  
 الأميركية بلغت في ٢٧ ديسمبر سنة (١٩٣٩) ٥٠٤٩ مليون دولاراً . ولن تقف الأرصدة الفائضة  
 اليوم عن ٦٠٠٠ مليون دولاراً ، والذهب الوارد إلى الولايات المتحدة بظل بها دون أن يكون  
 له من الأثر ما يحدث لو كان معيار الذهب الدولي يتخذ سبيله القديم في الحياة الاقتصادية فلم  
 يتبع تدفق الذهب تعديل في مستوى الأمان وبذلك لم يجد التدفق أي طابق أمامه  
 وتظهر لنا الإحصاءات المينة لتطور الاحتياطي الذهبي للولايات المتحدة أنه بلغ ٦٧٩٣  
 مليون دولار آخر عام ١٩٣٣ وصدد إلى ١٢٧٦٠ مليون دولار في عام ١٩٣٧ وبلغ ٥٠٠٠  
 مليون دولار عام ١٩٣٨

وتظهر الإحصاءات أن إنتاج الذهب في الخمس سنوات ١٩٣٤ — ١٩٣٨ بلغ ما قيمته  
 ٥٨٠٠ مليون دولاراً . وفي نفس المدة بلغت مبيعات مكنتزي الذهب ٦٥٠ مليون دولاراً ، ومن  
 هذا يظهر أن الولايات المتحدة في خلال الخمس سنوات السابقة الذكر قد استوعبت ، ليس كل  
 الذهب المستخرج في هذه المدة وسيمت المكتزبين خلالها فحسب ، ولكنها استولت أيضاً على  
 جانب عظيم من الأرصدة النقدية للأمم الأخرى . ولما كانت لندن أكبر السوق المركزية  
 للذهب ، فمن الجدير بالملاحظة أنه منذ عام ١٩٣٤ كانت حركات الذهب بين انكلترا  
 والولايات المتحدة من جانب واحد أي من انكلترا إلى الولايات المتحدة لا كما كانت الحال  
 قبلاً من تبادلها بين البلدين وفقاً للأحوال الاقتصادية والاعتبارات التجارية البحتة

ويشير الوارد في عام ١٩٣٩ أشد حركات تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة منذ تولى النازي  
 أزمة الحكم في ألمانيا حتى نشوب الحرب الحاضرة . إذ بلغت قيمة الوارد ٣٥٧٤ مليون دولار  
 بزيادة ٨١٪ عن قيمة الوارد إليها في عام ١٩٣٨ . وتجلت في هذا التدفق بصفة خاصة في مراحل  
 ثلاث : الأولى في سبتمبر وأكتوبر ١٩٣٨ خلال أزمة ميونخ ، وابتدأت الثانية في مارس ١٩٣٩  
 عند ما احتل الألمان براغ ، وابتدأت الثالثة في أغسطس ١٩٣٩ وظلت في أطراف حتى قيام الحرب  
 وبمدها . وبذا بلغ مجموع الذهب المتدفق إلى الولايات المتحدة من يناير ١٩٣٤ حتى أغسطس ١٩٣٩  
 أكثر من ٩٠٠٠ مليون دولاراً . كما بلغ حافي رؤوس الأموال التي أتت الولايات المتحدة  
 ٥٣٠٠ مليون دولاراً ، نظماً يمثل أموالاً أميركية عادت إلى وطنها ، وثلاثها رؤوس أموال أجنبية  
 خاصة أرسلت للولايات المتحدة لشراء أوراق مالية أميركية أو لتودع في مصارفها . ومن

لجدير بالذكر أن وارد الولايات المتحدة من الذهب في عام ١٩٣٩ بلغت أكثر من ٢ ١/٢ مرة  
الاتاج العالمي منه في هذه السنة

وقها يلي بيان بمودعات الدول المختلفة من الذهب في الولايات المتحدة وما تملكه من الأوراق  
الأميركية حتى أغسطس ١٩٣٩ ونصيب الذهب من مودعاتها بين فوسين والنسبة بمليون دولار،  
بريطانيا العظمى ٤٢٣٠ (٢٠٠٠) — فرنسا ٣٥٨٠ (٣٠٠٠) — كندا ١٦٣٠ (٢٩٥) —  
بلاد فرنسية وبريطانية أخرى (٥٤٠) — ألمانيا ١٦٠ (١٥٠) — إيطاليا ٢٠٠ (١٩٠) —  
هولاندا ١٧٨٠ (٧٧٠) — سويسرا ١٤٢٠ (٥٩٠) — روسيا ١٠٠٠ (١٠٠٠) — أقطار  
أوربية أخرى ٢٨٧٠ (٢١٩٠) — أميركا اللاتينية ١٠٠٠ (٦٦٠) — الشرق الأقصى وغيره ١٢٩٠  
(٣٧٥). المجموع ١٩٨٠٠ (١١٦٨٠). وستناقش فيما يلي عوامل هذا التدفق وعوامله

٣ — (في موافقة ميزان الحساب لما وأثر ذلك على تدفق الذهب إليها) يرى كثير  
من الباحثين أن تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة يعتبر نتيجة لخفض الدولار. بيد أنه يلاحظ  
على هذا الرأي أن كثيراً من عملات البلاد الأخرى قد خفضت عقب الحرب انفاضة وأنه منذ  
عام ١٩٣١ ارتفع سعر الذهب بالنسبة لعملات الدول الأخرى المختلفة. وبالتالي لا يمكن تفسير  
ظاهرة التدفق بالاخلاف الموجود بين الأمان في الدول المختلفة. فلو كانت الولايات المتحدة  
تبدل جزءاً أكبر من نقدتها للحصول على الذهب أكثر منه للحصول على السلع لكان من  
ذلك حصول الولايات المتحدة على الذهب وحصول الأقطار الأخرى على السلع الأميركية  
وهذا ما يأتي بهبوط أمان البضائع في الولايات المتحدة أكثر منه في البلاد الأخرى. وليس  
أدل على بطلان هذا الرأي من أن تدفق الذهب لم يصاحبه إفراط مماثل في الصادرات من الولايات  
المتحدة إلى الخارج بل أن مدى رجحان الميزان الحسابي في المدة ١٩٣٤—١٩٣٨ كان في عبوط  
بيد أن هذا لا يفي تأثير موافقة ميزان أميركا الحسابي على تدفق الذهب إليها. ففي عام  
١٩٣٨ مثلاً تجاوزت الصادرات الواردات بقيمة ٩٥٦ مليون دولار، وباحتساب الواردات غير  
المنظورة تصح الزيادة ٨٠٢ مليون دولار. ولقد بلغ صافي الوارد من الذهب في هذه السنة  
١٦٤٠ مليون دولار. فإذا ما قارنا هذه الأرقام بما يقابلها من أرقام ١٩٢٩ وجدناها ٨٤١  
مليون دولار و ١٢٠ مليون دولار على التوالي

وفي الأعوام الأخيرة اشتد طلب العالم على منتجات الولايات المتحدة فاشتدت حركة  
صادراتها وبصفة خاصة بعد نشوب الحرب وانصراف الدول المتحاربة لانتاج مداتها وما تبع  
هذا من تقلص صادراتها وضرورة الميزان التجاري في غير مصلحتها كما سنبين في موضع آخر  
ونعمة حقيقة أخرى وهي أن الولايات المتحدة كانت تعتبر بعد الحرب الماضية قطراً مقروضاً

كبيراً. على أن الحازم تغيرت في الأعوام الأخيرة فأصبحت الولايات المتحدة مدينة سنوياً بتبلغ صاحب كبير يبلغ ٣٦٠ مليون دولار في عام ١٩٣٤ و ١٥٣٦ في عام ١٩٣٥ و ١١٦٩ في عام ١٩٣٦ و ١١٨٧ مليون دولار في عام ١٩٣٧ و ١١٧٤ مليون دولار في عام ١٩٣٨ ومن هذا يظهر مدى الارتباط الشديد بين واردات الولايات المتحدة من الذهب والزيادة الحالية في مديونيتها للخارج. وهذه العلاقة شاذة إلى أبعد حد، لا تتفق مع الأوضاع الطبيعية المعروفة إذ كان سائفي الوارد من الذهب للبر ما هو في الأوراق انما نتيجة معادلة لما تدبته للخارج بسبب موافقة ميزان الحسابي له

وكان يملك الذهب أمراً عرضياً يسير وفق حاجات التجارة والاقتصاد. فموضاً عن أن تكون الولايات المتحدة إذاً قرضاً كبيراً—كما كانت الحال منذ عام ١٩١٤—اضطرت الظروف إلى أن يكون حسابها مديناً سنوياً بمبلغ كبير. فهي لا تستورد الذهب بدافع من حاجتها إليه، أي مقابل ما تؤديه من خدمات وما تصدره من بضائع، ولكن بسبب الحالة السيولة التي حفزت الأفراد الأجانب على استبدال ما في حوزتهم من ذهب بدولارات. وهكذا غدت لديها زروة نسبة لتضع لها، زروة قيسها في المستقبل يكتفها الشك. وليس أدل على ذلك من أن صحافياً أميركياً كان قد سأل المستر نورمان محافظ بنك أمكترا عما إذا كان يأمل في عودة الذهب من الولايات المتحدة فأجاب إجابة ذات مغزى عظيم: «لا نقد عيننا ما فيه الكفاية من الذهب لاستخراجه من الأرض»

فواردات الولايات المتحدة إذاً من الذهب في الزمن الأخير لا ترجع إلى رجحان كفة الميزان الحسابي ولا ترجع بصفة خاصة إلى مدفوعات تؤديها الدول الأخرى نظير قروض أقرضتها الولايات المتحدة لها

والوارد من الذهب إليها يمثل في الواقع ديوناً عليها كما سيتبين فيما بعد. وهي تستورده لا ببعض واردتها ولكن وفقاً لإرادة البائمين الأجانب

٤—(أثر تقلل الأحوال السياسية على التجار الذهب وروؤوس الأموال لأميركا)—الحروف في الواقع هو الذي حفز الدول الأخرى على الاتيان على تصدير الذهب إلى الولايات المتحدة يد أن هذا وحده لا يكفي لتعليل تدفق الذهب إلى هذه البلاد، فلو صاحب حركة تدفق الذهب تسديل في مستوى الأتمان لاستبح التدفق أو على الأقل خفت حدته. والواقع كان تعيين الولايات المتحدة سراً نائباً للذهب سبباً في إبطال تأثير العوامل الاقتصادية المصححة التي كانت تسهل في الماضي على إعادة التوازن بين القوى الاقتصادية المختلفة فعد ما كانت العملات مرتبطة بالذهب سرطان ما كان تيسر التوزيع الدولي للذهب يهد سدهاء في البلاد الأخرى فترقع الأمان

او تتخضع تماماً للاجواء ولهذا تأثيره على حركات التجارة الدولية ، وبالتالي تصحيح حركات الذهب وتعديلها تمديلاً يتفق مع مطالب التجارة الدولية لكل دولة . وهكذا لم تكن ثقة دولة محوز من الذهب قدرها أكثر من حاجتها

وفي نظام مقياس الذهب الدولي اذا ما زاد الاقبال على الدولارات والاستعانة بها عن الذهب فانه يتبع هذا هبوط الأمان في الدول التي آتى منها الذهب وهبوط قوة الدولار الشرائية داخل الولايات المتحدة أي ارتفاع أثمان السلع منها فينتجم عن هذا تسيط تجارة المصادر الى ان يتوقف ورود الذهب . بيد ان الحال يختلف في الوقت الحاضر عما كانت عليه في ظل النظام السابق الذكر . ف نظام مقياس الذهب لم يعد له وجود اللهم الا في الولايات المتحدة بل لا يرجد فيها سوى مظهره الخارجي ما دام الذهب في بقية أنحاء العالم قد برز بترافقاً عن هيكل الأمان . وكان من جراء هجر العالم لمقياس الذهب ان أصبحت حركاته وليست لها تأثيراتها السابقة وبطلت وظيفة المدن كمنظم للملاقات الاقتصادية الدولية . وهكذا اذا ما تدفق الذهب على بلد ما فلن يؤثر في اقتصاده القومي تأثيره السابق ، ولن يحد هذا التدفق ما يعترض سيده

وكان طبيعياً ان يسيل الذهب الوارد على رفع مستوى الأسعار داخل الولايات المتحدة لو ظل الذهب العملة الدولية ، بيد ان ما حدث يخالف هذا اذا لم يكن للذهب تأثير ما على مستوى الأسعار مثله في ذلك مثل أي حصة أخرى . ولقد صاحب هبوط سعر الصرف — نتيجة للذهب الوارد — اتجاه الصادرات الأميركية الى الارتفاع بنسبة أعظم من واردات البضائع والخدمات ويرد هذا الى أن تعديل سعر الصرف يجعل من الأهل الشراء من الولايات المتحدة وأعظم صموداً للأميركيين الشراء من الخارج . وهذا هو عكس النتيجة التي يتوصل اليها في نظام مقياس الذهب الدولي الذي كانت واردات الذهب فيه يصحبها عادة تعديل في مستوى الأسعار يحدث هبوطاً في معدل الصادرات عن معدل الواردات في البلد الذي يتدفق الذهب اليه . وعلى هذا ليس ثقة اليوم عوامل تحد من تدفق الذهب لحسب ، بل ان عملة عوامل تزيد نشاط هذا التدفق وتقويه

ولقد دأبت بعض الأنظار بين ألمانيا وإيطاليا قبل هذه الحرب على تقويم الوارد بأعلى من المصادر وعلى اعتبار الصادرات السيل الفرد لتزويدها بما تحتاج اليه من السلع المستوردة . وهذا في الواقع أثر من آثار الاستعداد للحرب والتيهوا لها اقتصادياً . ومن ثم كان شراء الذهب عند هذه الأقطار عملاً غير مجرب . بل تراها ترسل ذهبها الى الولايات المتحدة لتعزيز أمن حصولها على المواد الأولية وليكون الثمن المنجصل من بيع ذهبها وصادراتها مائلاً في مدها بالمواد الخام اللازمة لها في استعدادها للحرب . ولما كان الذهب لم يعد أساساً للتعد فقد غدا وجوده فيها غير

لازم لها بلورة وأصبحت عملية شرائه عند هذه الدول عبثاً على خزائنها لأميرها لها. وهكذا قوى ميلها الى التخلص من ذهبها وافتدى بها كثير من الحكومات الأخرى فأصبحت هي الأخرى تتجه نحو إيفاد من احتياطها الذهبي أكثر من اتجاهها نحو تمزيقه. وهذا التحليل يقودنا الى الفكرة الآتية، وهي أن الاستعداد للحرب والتهيب لها قد جبرنا الى أن أصبحت الدول تميل الى رفع قيمة صرف عملاتها بالنسبة للدولار لتسهيل اقوررد البضائع الأميركية اليها لاسباب المتواد الأولية ضالها المنشودة

مخلص عما تقدم الى القول بأنه لا يمكن انتظار وضع الحكومات الأخرى عقبات أمام حركة تدفق الذهب الى الولايات المتحدة كما لا يتوقع ضعف هذه الحركة الى أن تستوعب مخزون العالم من المعدن الأصفر فضلاً عن إنتاج للتاجم

٥ — (تجدد سعر ثابت للذهب وعلاقته بالتدقيق) في يناير سنة ١٩٣٤ صرحت وزارة خزانة الولايات المتحدة باستعدادها لشراء وبيع الذهب بسعر ثابت ٣٥ دولاراً لكل أوقية من الذهب العالمي، وسناتش هنا ما تروى على فرض هذا السعر الثابت للذهب من آثار وما يتبع عنه من شد أزرقعة النجاء الذهب والأموال الى أميركا. ففي عام ١٩٣٣ خرجت الولايات المتحدة عن ميار الذهب حالة فريدة في بابها، بلد يخرج عن ميار الذهب في الوقت الذي يتوفر له حوالي نصف احتياطي العالم منه في ذلك الوقت والسبب الذي دفع الولايات المتحدة الى الخروج عنه في عام ١٩٣٣ يرد في الواقع الى خشيتها من أنسة بريطانيا العظمى السوق الدولية بعد ايفاقها شرط ميار الذهب في عام ١٩٣١ وما عقبه من تعزيز صادراتها. يد أنه يلاحظ أن بريطانيا العظمى قد عمدت الى هذا الاجراء بعد ما حدثت الحوادث وصيدها الذهبي ولا دخل للنداسة التجارية فيه. هذا وقد قررت الولايات المتحدة العودة الى حظيرة الذهب في ٣١ يناير سنة ١٩٣٤ بعد تخفيضها قيمة الدولار بمحوالي ٥٩.٦٪ من قيمته السابقة وتطبيقاً لمبدأ الاحتفاظ بسعر ثابت للذهب لا يتمتع الولايات المتحدة عن شراء أية كمية تعرض عليها من المعدن ولا ترفض بيعه لمصدره. وهذا يجعل الولايات المتحدة عاجزة عن السيطرة على حركات الذهب. ومن ثم فإن محاولة الاشراف على أسعار الصرف لتصرف في الواقع عبثاً لأقائدة نحى من ورائه. فلو ارتأت السلطات النقدية الأميركية رفع قيمة صرف الدولار وبيع العملات الأجنبية لديها بالتالي فان في مكنة السلطات النقدية الأجنبية شل هذا الاجراء بواسطة الاقبال على شراء العملات المباعه بما يتحصل لها من دولارات ناجمة عن بيع الذهب للولايات المتحدة. وكذلك الحال لو زعت السلطات النقدية في الولايات المتحدة في خفض قيمة صرف الدولار وشراء العملات الأجنبية في مكنة السلطات النقدية الأجنبية إبطال مفعول هذا الاجراء

عن طريق زيادة إصدار أوراق البنكوت وبها وتلك وسيلة مباشرة يمكن ممارستها إلى غير ما حد.  
والواقع أنه قد ذهب الزمن الذي كان لسر الصرف فيه تأثير حاسم على حركات الذهب،  
ولو لم تسد الولايات المتحدة إلى تعيين سعر ثابت للذهب لما بلغت ظاهرة الأموال اللاحقة  
إليها ما بلغت من قوة وعمق. ولكن نتيجة الالتجاء إلى الدولار رفع سعر صرف الدولار بالنسبة  
للسلات اللاحقة إلى مستوى يحد من قوة التدفق

وطالما أن الولايات المتحدة قد أخذت على عاتقها منح ٣٥ دولاراً لكل أوقية من الذهب  
تقدم إليها فإن تصدر الذهب إليها يثنى حقوقاً فيها للمصدرين الأجانب على الدولار الأمريكي.  
والعكس غير صحيح. بمعنى أن الولايات المتحدة لن يتربها استبدال الذهب بالسلات الأجنبية  
الأخرى فلم تبد حكومة من الحكومات الأخرى استعدادها لتقبل الذهب بسعر معين.  
والعادة في غياب حركات الذهب — أن يكون تخلص الناس من عملة ما بدافع الخوف باعثاً على  
رخص هذه العملة، ومن ثم تندو عملية الالتجاء في صالح الدول الأخرى إذ تبيع بضائنها  
ورخصتها إلى الدول الأخرى. وهذا الرخص يجر وراءه تدفق بضائنها تدفقاً قد يضر مرافقها  
الاقتصادية. وهكذا تحمل هذه السلية بين تناياها جزاءها الانفراد والأقطار التي تحمل أموالها  
إلى الخارج من جهة والأقطار التي تقبل التجاء هذه الأموال إليها. وهذا التحليل لا يصدق  
الآن على الذهب فإن تصديره إلى الولايات المتحدة لا يحدث النتيجة السالفة الذكر. فالمصدرون  
في هذه الحالة لا يبيعون الولايات المتحدة عملاتهم الأهلية ورخصتها ولكنهم في الواقع يشترون  
بسعر ثابت عملة نقدية أميركية ويدفعون في هذا الشراء الذهب الذي لم يعد يمد جزءاً من  
عملاتهم والذي عليهم وحدهم تتوقف مسألة استرجاعهم له من عدمه.

فهل كانت أميركا على حق في إعادة ربط عملتها بالذهب في عام ١٩٣٤ في الوقت الذي  
هجرت فيه البلاد الأخرى قاعدة الذهب. وهل كان من سداد الرأي في وقت أصبح العالم فيه  
يبتأى عن قاعدة الذهب أن تظل الولايات المتحدة بشعة هذا النظام وأن تبدي استعدادها لشراء  
كل ما يمرض منه بسعر عال جداً؟ يرى بعض الباحثين أنه يوجد في الوقت الحاضر سوء  
توازن خطير بين هبة إنتاج الذهب الواطئة وبين سعر بيعه العالمي. ومن رأيهم أن هذا السوء من  
تأته استمرار حالة انسياب الذهب إلى أميركا. فلو لم تعين الولايات المتحدة سعراً ثابتاً للذهب  
لتيسر إنقاص سعر الذهب بالنسبة للدولار كما أطلبت الأحوال ذلك. أما الآن فإن القيام  
بهذا الأمر بعد أن استمر هذا السوء رديحاً من الزمن وتواصلت جذوره في الحياة الاقتصادية  
يكلف الولايات المتحدة والعالم ثمناً فادحاً

ومن تمهيل الحاصل القول بتحويل الذهب إلى دولارات حلاً للوقوف طالتنا أن سعر

الذهب في الخارج بالدولارات لن يمدى سعره الحالي إلا بارتكاب أحد أمرين أحدهما من زيادة سعر الذهب أو إبطال حرية تصدير المعدن . فن أي حركة في أسواق الصرف سينجم إلا وبغير تماثل في سعر الذهب بالسلالات الأجنبية وتحويل الذهب إلى دولارات يحدث نتيجة الطبيعة أي التضخم النقدي وما ينبع من هبوط قيمة الدولار الحقيقية (أي قوته الشرائية) وما أن الذهب مرتبط بالدولار ويقوم به لتسط قيمته الحقيقية كذلك بنفس النسبة . وإذا ما امتدت الولايات المتحدة عن شراء الذهب أقارت قيمته بالنسبة للدولار قد تذهب في هبوطها إلى حد أبعد من هبوطه وبمركز هذا الرأي ما يجنيه حامل الأوراق المالية المقومة بالدولار من ربح لا يتحقق له بمحاذاة الذهب . وهذه هي الحال التي عرضت للدول التي لديها الذهب فهي ترغب عنه لأسباب منها أن الدولار وسيلة للحصول على البضائع الأميركية التي هي في ميس الحاجة إليها ، ولأن ملكيتها لأوراق مالية مقومة بالدولار يظل لها دخلاً لن يتأتى لها باستحوازاها على الذهب فضلاً عن أن تخزين الذهب يكلفها نفقات كبيرة كما تتعرض لفقد في حالة اجتياح العدو أراضيها كما حدث لفرنسا وهولندا وبلجيكا والنرويج . الخ

والواقع أنه إذا كانت دول أوروبا — خاصة — تحرص على الاستحواذ على الذهب فلأنه وسيلة للحصول على الدولار عن طريق بيعه بسعر ٣٥ دولار للأوقية السعر الذي حددته

٦ — (مسألة العودة إلى سيار الذهب) من الواضح أن مسألة العودة إلى نظام ميار الذهب الدولي أمرٌ جيد جداً . وليست الأفكار خارج الولايات المتحدة مستعدة لقبول هذا الإجراء كما أن الظروف والأحوال الحاضرة لا تتيح إمكان هذه العودة . فإذا كانت الأحوال العالمية في عام ١٩٣١ وما بعده قد اتضت الخروج على ميار الذهب فإن العالم يجتاز دوراً من أشد أدوار تاريخه خطورة وفترة أعظم شذوذاً من الفترة السالفة الذكر . وبسبب أخرى فإن استئناف الذهب وظيفته في الحياة الاقتصادية أمرٌ يتبر ضرراً من المستحبات في ظل الظروف التي يتناها . وإن استمرار السبابة التي تجري عليها الولايات المتحدة اليوم من تعيين سعر ثابت لشراء الذهب يلقى على هذه البلاد عبثاً جسيماً يكلفها سوبياً جواً إلى المليار ونصف المليار دولاراً . ولا يتوقع توقف الذهب عن التدفق إليها فإن سعر ٣٥ دولاراً للأوقية يشجع منتجيه على مواصلة زيادة الإنتاج . فإن شاءت الولايات المتحدة التخلص من هذا الموقف بالاتجاه إلى التضخم وبالتالي إلغاء السعر المحدد الثابت للذهب وترك المعدن يحدد قيمته العوامل الاقتصادية البحتة ، فسيؤثر هذا التخفيض على البلاد المنتجة للذهب لأسباب الكبيرة منها . فهذا الإجراء يتبر بمثابة كارثة تحمل بها ومحمّل جداً أن يكون لهذا الإجراء صدام على الاقتصاد القومي للولايات المتحدة نفسها فضلاً عن أن الذهب الباقي في أنحاء العالم سيعرج إليها انقفاء حدوث تخفيض جديد . ويصطدم إجراء

التخفيض باعتراض خبير جداً، فتخفيض دولار في سعر أوقية الذهب مضاء خسارة قيمتها ٤٣٠ مليون دولار من القيمة الاسمية في السوق المهزوز الذهب الذي تملكه الولايات المتحدة اليوم. ولو ترك الذهب يصل إلى ٢٠-٩٧ دولار للأوقية (سعر دار الضرب القديم) — ونيس هناك ما يمتنع من الانحدار إلى أقل من هذا المستوى لو ترك وشأنه — لفت خسارة الولايات المتحدة في مخزونها الذهبي الحالي حوالي ستة بلايين دولار، وهذه الخسارة تعادل ضعف الربح الذي حققته الولايات المتحدة عملية إعادة التوفيم في عام ١٩٣٣ — ١٩٣٤. مبلغ الستة بلايين هذا كما يبدو أعظم من الربح الذي تحلته الولايات المتحدة اليوم من جراء شراء الذهب (١٦٠ بليون دولار سنوياً). وتخفيض قيمة الذهب لن يتم إلا بزيادة نسبة غطاء الذهب في الدولار، إجراء يكون له أوجع المواقف على الاقتصاد الأمريكي. ففي سنة ١٩٣٧ زيدت نسبة الغطاء الذهبي بمقدار ٥٪ فأضر هذا بالمصدرين كثيراً فإذا يحدث لتجارة الصادر لو بلغت هذه النسبة بنحو ٤٠٪

٧ — (وظائف الذهب اليوم في الحياة الاقتصادية) الآن وقد استعرضنا مركز الذهب يدور بخلفنا السؤال الآتي عن وظيفة الذهب اليوم وعن الدور الذي يشغله في الحياة الاقتصادية في الوقت الحاضر. أما عن وظائفه القديمة المعروفة فلم يبق له شيء منها تقريباً. فلم يعد الذهب يستخدم مكوكات أو سبائك تستعمل لغطاء للدرايق النقدية، وقد انهارت وظيفته كنظام لمرض النقود. أما اتخاذ أداة لتسوية المدفوعات الدولية فقد ضرت شأنها وغداً مصيرها إلى القضاء. فان حركات الذهب تتجه أجمعاً واحداً وهي لا تحدث — كما كانت فيما مضى — لتسوية الالتزامات الدولية بل إنما اليوم تنبث في الواقع وسيلة لإنشاء التزامات جديدة كما تبيننا في موضع سابق. فليس ثمة اليوم صادرات وواردات للمدن تنظماً لمرض النقود بل غداً المدن وسيلة لتهريب رؤوس الأموال من بلد إلى بلد آخر بدافع الخوف والشك في مستقبله.

والواقع أن كان ثمة فائدة للمدن اليوم فهي درء الربح على متجيهه ومكتري المدن الذين يتصفون اليوم بالسعر العالمي الذي تمنحه أميركا. أما عن اتخاذ الذهب كأساس لأرصدة تثبيت الصرف فهذا ما أصبحت الدول المختلفة تتبدله بالدولار.

وأخيراً يمكننا أن نقرر أن الدولار هو الذي يحدد اليوم قيمة الذهب لا العكس. ومن هذا يتبين أن ربط الدولار بالذهب هو في الواقع أمر ظاهر تماماً إذ لا يملك الذهب البتة التأثير على الدولار كما لو كانت الحال في نظام معيار الذهب الدولي.

٨ — (أمر الحرب الحاضرة على مستقبل الذهب) بدأت الحرب الحاضرة مظهر تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة بعد أن كان التدفق يتجلى في الاتجاه رؤوس الأموال إلى الولايات

المتحدة غداً تدفق الذهب إلى الولايات المتحدة إلى حدٍ كبير نتيجة لاسمات تجارية بها وبين العالم. وكان من نتيجة فرض القيود الشديدة على خروج الأموال في البلاد التجارية والمهددة بالاعتماد في الحرب، أن حدث كثيراً تدفق رؤوس الأموال إليها. ويقابل هذا من الجهة الأخرى أن الحكومة البريطانية قامت بتحويل عدد من ضرائب الحرب في الولايات المتحدة واستتبع هذا فيما أكثر من الأوراق المالية المدفوعة بالدولار فضلاً عن جانب كبير من ذهبها فيها. والواقع أنه بلغت مبيعات غير الأميركيين لما يملكونه من أوراق مالية أميركية في أميركا في عام ١٩٤٠. بلغاً حقوق الوارد إليها من الأموال الجديدة في تلك السنة. وهذا يرد كما ذكرنا إلى استتاع الأموال الأوروبية عن أن تولي وجهها شطر الولايات المتحدة بسبب الرقابة على رؤوس الأموال من جهة والسيطرة الألمانية على الشطر الأكبر من الدول الأوروبية من الجهة الأخرى. ولولا هذا لنظم شأن تدفق الوارد من الذهب إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٤٠ أكثر مما كان عليه في عام ١٩٣٩. ولما كان جُلُّ رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الولايات المتحدة خاصاً ببلاد الحلفاء التي تستخدمه في شراء المؤن منها، فكل محاولة لرفع الأمان في أميركا ينجم رفع الأسعار في الأقطار المخاربة. وحتى لو لم يتم هذا فإن رفع الأسعار الأميركية لن يصدد الدول المخاربة عن استيراد البضائع الأميركية طالما أنها أداة لمواصلة الحرب.

نخلص من ذلك إلى القول بأن العالم سيجابه بعد الحرب مشكلة للذهب شاذة في حقيقتها وحدتها، ويبدو لنا أنه سيصبح من الصعوبة بمكان عظيم على أي نقد في العالم أن يتمكن من وضع قدمه أمام الدولار الأميركي وبجانبه. فالصناعة الأميركية سيفوى مركزها خلال هذه الحرب وبالتالي تندو وأقدر وأعظم على المنافسة، وسولي العالم المخارب وجهه شطر أميركا لمدته بما يحتاج إليه لإعادة الإنفاذ إلى ربيعته ومدته بما يلزمه من معدات السلم. وكلما طال أمد الحرب كلما عظمت خسارة أوروبا وكلما اشتد الطلب على ما تبيعه أميركا، حتى تصبح مبادلة موازين المدفوعات أمراً من الصعوبة بمكان. وأنه وإن كان استقرار أحوال العالم سيصبح عودة كثير من رؤوس الأموال إلى أوروبا إلا أن هذا لن يتم قبل مرور بضعة أعوام على عقد الهدنة وتلك حالة تتناقض إلى الموائم التجارية البحت التي أسلفنا ذكرها الخاصة بشدة الطلب على السلع الأميركية عقب الحرب. ويجب أن لا نقرب عن بالنا الحقيقة الآتية: — وهي أنه من شأن استعادة التبادل حرّيته بعد الحرب التكاليف على طلب الدولار، ومباشرة هذا تتمثل على تدفق هذا النقد من الذهب الذي ما زال خارج الولايات المتحدة. وعلى ذلك لا مناص للعالم بعد الحرب من تبيد حرية التبادل نسبياً في فترة الانتقال على الأقل. ولكن لما كان دفع نم الواردات المنظورة وغير المنظورة أمراً مرغوباً فيه، فيحتمل جداً أن تستمر حركة تدفق

رأس الماز في ظل شيء من التقييد . فإذا حدث هذا فلا مناص من اتجاه العالم نحو حلقي كتل نقدية قد تكون كتلة الدولار، وكتلة الاسترليني مثلاً، وتستجري العملات داخل نطاق كل كتلة حرة إلى حد كبير ولكن ليس بين الكتلتين . وذلك وحده كما يبدو حل المشكلة غير مرغوب فيه ولكن لا مفر منه إذا ما سارت الحال على هذا التواء

ولو حدث وتجمّع كل ذهب العالم في الولايات المتحدة ولو انقسم العالم إلى كتل نقدية وصحب هذا توازن العملات للمائة داخل كل كتلة نقدية وتباعدت العملات المانية بين بعض الكتل والبعض الآخر فهل يمين فقدان الذهب وظيفته كوسيط دولي للنقدية؟ وهنا يدور بخلدنا سؤالان من الضروري الرد عليهما : الأول هل ستكون هناك حاجة ملحة إلى وسيط دولي للنقدية . وبالتالي هل سيظل الذهب المرشح الوحيد لهذا العمل ؟ من الصعوبة جداً تصور حلهم — أو على الأقل عالم يوده تموز الحلفاء — بمكنة الاستعانة بوسيط للنقدية . وأنه من المستحيل فعلاً فرض إشراف تام على التبادل . وهيئة النازي على التبادل بما يضمه بين ثنائيه من تمديد لانهاية له ومع ما بغرضه من عقاب صارم لم ينجح رغماً عن هذا كله في إنشاء التوازن التام في إنشاء ألمانيا الخارجية . وبسبب أخرى لا ينتظر ولوج العالم هذا الباب وإيقاله على هذا التواء

وإذا كان لا بد من وجود وسيط دولي للأداء (نسوية المدفوعات) فهل يكون هو الذهب ؟ من الصعب تصور قيام شيء آخر غير الذهب بهذا الأمر . والواقع أننا إذ نتكلم عن مشكلة الذهب إنما لسبب مشكلة الدولار . فليست مسألة تجمّع الذهب في الولايات المتحدة شيئاً خاصاً بالذهب وحده . فلو اتخذ صدف مثلاً وسيطاً في التسويات الدولية لأدّت الظروف الحالية إلى تجمّع أربعة أخماس صدف العالم في الولايات المتحدة الأمريكية . ورغماً عما يحمله نظام الذهب بين ثنائيه من رزايا وما ياصق يدين نقائص لا ريب فيها، فليس هناك بالتأكيد مادة أخرى غيره يمكن أن يقلبها العالم لأداء الديون دون أن تقام أمامها الرسوم الجمركية أو تحدّد قيمتها . أما القول بحل الدولار نفسه يقوم بهام الذهب فلا يمكن أن يفهم القيل . فلا يمكن استخدام الدولارات لمواجهة محز في الدولارات مثلاً . فضلاً عن ذلك فإن هناك معالج قوية لا يمكن النض من شأنها يهمل الاحتفاظ بنظام الذهب الذي تمتد قيمته كلية على استخدامه وسيطاً في النقد . والولايات المتحدة لن تتجاهل هذا الأمر كما أن المستلكات البريطانية وروسيا لا توافق على خفض قيمة مادة تعتبر أعظم منتج لها

\*\*\*

ومها يمكن من أمره ، فإن عصر ميار الذهب أي العلاقة بين كمية من الذهب ووحدة النقود قد انقضى . ونزل الذهب عن عرشه العظيم وفقد سلطانه المكين